العرب
الخميس 2019/12/19
السنة 42 العدد 11563

الخلافات الداخلية في النهضة تعطل تشكيل الحكومة التونسية

انقسامات النهضة: التحالف مع قلب تونس أو الأحزاب الثورية

كشف تعثر تشكيل حكومة تونسية جديدة عن وجود خلافات داخل حركة النهضة المعنية بالمشاورات الحكومية، حيث انقسمت الحركة بين مؤيد للتحالف مع حزب قلب تونس أو الدخول في تحالف مع الأحزاب الصاعدة المحسوبة على الثورة، الأمر الذي عطل مسار تشكيل الحكومة، كما شكك في مدى استقلالية قرار رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي، الذي كشفت المشاورات عن رضوخه لاملاءات الحركة.

تونس – اتهمت أحزاب تونسية حزب حركة النهضة بالمناورة في ما يتعلق بتشكيل الحكومة نتيجة الخلافات الداخلية التي تعصف بها، والتي تحول دون تشكيل حكومة جديدة.

وقال غازي الشواشي القيادي في حزب التيار الديمقراطي في تصريحات لوسائل إعلام محلية، الأربعاء، إن حزبه "تفاجأ برفض عدد من قيادات حركة النهضة للعرض الجديد الذي قدّمته الحركة للحزب من أجل العودة إلى مشاورات تشكيل الحكومة والمشاركة فيها"، مشيرا إلى أن "حركة النهضة تعاني من ارتباك وتخبط نتيجة الصراعات الداخلية، ما يعطل مسار تشكيل الحكومة".

وكان التيار الديمقراطي، ثالث أكبر حزب في تونس قد أعلن، الثلاثاء، عودته إلى مفاوضات تشكيل الحكومة بعد أن تلقى عرضا جديدا من حركة النهضة، صاحبة الأغلبية.

وقبل ذلك، أعلن "التيار الديمقراطي" (22 نائبا) وحركة "الشعب" (15 نائبا)، ثاني أكبر الكتل في البرلمان، انسحابهما من المشاورات معللين ذلك بعدم الحصول على حقائب وزارية أو "غياب الجدية". وهذا من شأنه أن يضعف حظوظ الحكومة القادمة في نيل ثقة البرلمان، حيث يجب أن تحصل على 109 أصوات (من مجموع 217).

غازي الشواشي

التيار لن يقبل بأن تلقي النهضة بصراعاتها الداخلية عليه

وحول العرض الجديد، الذي لعبت فيه شخصيات وطنية دور الوساطة، أوضح التيار أنه يتضمن حصوله على وزارة الإصلاح الإداري بما في ذلك مصالح الرقابة، ووزارة العدل، على أن تُلحق بها أجهزة الشرطة العدلية، الجهاز المكلف بمقاومة الفساد.

لكن التيار أشار إلى أن النهضة تغالط الرأي العام بإطلاق تصريحات متضاربة حول العرض المقدم له، ما يعكس حجم الانقسامات والخلافات التي تغرق فيها الحركة بخصوص مشاورات تشكيل الحكومة.

ومنذ صعود راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة لرئاسة البرلمان بعد الانتخابات التشريعية التي أجريت في السادس من أكتوبر الماضي، وفازت بها حركة النهضة، ظهرت خلافات الحركة الداخلية حيث بدأ قياديون في الدعوة إلى ترشيح شخصية بديلة لرئاسة الحزب.

كما دبّت الخلافات داخل الحركة حول منصب رئيس الحكومة بين من رأى أنه يجب أن يكون من داخلها وشق آخر دفع إلى أن يكون شخصية مستقلة، وانتهت حالة التجاذب باختيار الخبير الزراعي الحبيب الجملي لهذا المنصب، وخلفت حالة استياء لدى القيادات المعارضة لهذا القرار. وانعكست هذه الخلافات على مشاورات تشكيل الحكومة حيث انقسمت الحركة مرة أخرى إلى شقين، أحدهما يدفع نحو تشكيل حكومة مع الأحزاب المحسوبة على الثورة، من بينها التيار وحركة الشعب، والشق الآخر يريد التحالف مع قلب تونس، كما أوضح ذلك حزب التيار.

وأكد الشواشي، أن التيار الديمقراطي لن يقبل بأن تُلقي حركة النهضة بصراعاتها وخلافاتها الداخلية عليه، داعيا النهضة إلى حلحلة خلافاتها الداخلية حول مشاورات تشكيل الحكومة.

واعتبر الشواشي أن "الكرة اليوم في ملعب رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي" مشيرا إلى أن "التيار في انتظار توجيه دعوة رسمية للأمين العام للحزب لإضفاء شرعية على الاقتراحات الجديدة التي قدمتها النهضة للتيار".

واستبعد إعلان الجملي عن تركيبة الحكومة يوم السبت المقبل خلافا لما تم ترويجه، ملاحظا أنه لم يتم التشاور رسميا، إلى حد الساعة، مع أحزاب أخرى على غرار حركة الشعب وتحيا تونس، موضحا أن الطرفين المذكورين معنيّان بتشكيل الحكومة حسب الخطة المعروضة على التيار.

وأشار مراقبون إلى أن النهضة تريد الترويج للرأي العام وخاصة ناخبيها، أن حزب التيار يقف وراء تعطيل مسارها، بغاية تبرير تحالفها مع قلب تونس وهو السيناريو الذي تدفع به منذ بداية المشاورات لتقوية حزامها السياسي، ومواجهة المعارضة القوية التي تنتظرها.

ولفت الشواشي إلى أن النهضة تعتبر أن "الخطة الثانية المتعلقة بتكوين ائتلاف حكومي بينها وبين قلب تونس وأحزاب أخرى أكثر جاهزية"، مضيفا أن "الفرضية الثانية للتحالف ستنتج حكومة ضعيفة غير قادرة على حل الإشكالات الاقتصادية وستساهم في تعميق الأزمة وستسقط في أول تعثر لها".

وما زال الغموض يحيط بمشاورات تشكيل الحكومة رغم التصريحات المتواترة والتي تطمئن الرأي العام بقرب تشكيلها، ويكشف تضارب التصريحات داخل حركة النهضة عن الخلافات القوية التي تعصف بها من جهة، كما يكشف أن النهضة هي المتحكم الفعلي بالمشاورات الحكومية من جهة ثانية.

ورغم تأكيد رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي الذي اختارته النهضة لهذا المنصب على استقلاليته وعدم خضوعه لاملاءات النهضة، إلا أن حالة الانسداد السياسي تكشف أن النهضة هي التي تتحكم بمسار المشاورات الحكومية وأن نجاحها متوقف على ما تبديه من ليونة مع الأحزاب المعنية بالحكومة.

من جهته، تعهد زهير المغزاوي أمين عام حركة الشعب، بالكشف خلال الساعات القادمة عن كل ما حدث خلال فترة مشاورات تشكيل الحكومة. معتبرا أن "رئيس الحكومة المكلف لا يتحكم في مسار المفاوضات".

وأوضح المغزاوي في تدوينة نشرتها الصفحة الرسمية لحزبه بموقع فيسبوك أن "حركة الشعب قدمت مقاربتها للجملي وأنها لم تلق أي تفاعل إيجابي"، مشددا على وجود مسارات متعددة ومتناقضة في المشاورات قال إنها مرتبطة بالصراعات داخل الحزب الفائز في إشارة إلى حزب حركة النهضة.

وكانت خلافات النهضة قد عادت من جديد إلى دائرة الضوء منذ اجتماع مجلس شورى الحركة بداية ديسمبر الجاري، حيث دبت خلافات حول التوجهات المستقبلية للحركة في الشأن العام، إضافة إلى تصاعد الخلافات حول الشخصية التي ستخلف الغنوشي على رأس الحزب، والمتوقع أن يفصح عنها مؤتمر الحزب المقرر في مايو القادم.

بدوره، أقر رضوان مصمودي عضو حركة النهضة ورئيس مركز الإسلام والديمقراطية في حوار مع صحيفة الصباح المحلية، الأربعاء، عن وجود خلافات داخل الحركة. وقال المصمودي "هناك نقاشات ومطالب صلب الحركة لاستقالة راشد الغنوشي من رئاستها"، وإن مجلس الشورى الذي قال إنه يوجه المسائل داخل الحركة "سيتخذ قرارا في ذلك إذا اقتنع بتغيير رئيس الحركة".

ولم يستبعد المصمودي فشل الجملي في تشكيل حكومته في ظل ما وصفه بالتشتت البرلماني، مشددا على أن أي اسم آخر سيكلف بتشكيل الحكومة من قبل رئيس الجمهورية سيجد نفس الصعوبات وأنه قد يعجز أيضا في المهمة.

ومنذ تكليفه رسميا منتصف أكتوبر الفائت، بدأ الحبيب الجملي الذي يؤكد أنه مستقل عن الأحزاب، مشاورات سياسية بحثا عن توافقات لحكومته المرتقبة مع غالبية الأحزاب الممثلة في البرلمان والمنظمات الوطنية والشخصيات النقابية والكفاءات.

غير أن المهلة الدستورية الأوليّة التي يمنحها الدستور لم تسعفه في إتمام مهمته التي تم تمديدها شهرا إضافيا، ما ينذر بمهمة صعبة وسط دعوات بالتسريع لأنه إذا فشل في مهامه فسيكلف الرئيس شخصية أخرى مستقلة بالمهمة.

ارتباك كبير داخل النهضة

محتجّون يحاولون اقتحام البرلمان للمطالبة بفرص عمل

تونس – حاول العشرات من المحتجين من خريجي الجامعات المعطلين عن العمل، مساء الأربعاء، اقتحام مبنى البرلمان في العاصمة التونسية، للمطالبة بتوفير فرص عمل لهم.

وحاول عشرات الشبان من خريجي الجامعات القادمين من محافظة القصرين (غرب) اقتحام مبنى البرلمان بعد ما يزيد عن أسبوعين من اعتصامهم أمامه، للمطالبة بتوفير فرص عمل لهم، حسب ما ذكرت تقارير إعلامية.

وهدّد المحتجون بسكب البنزين على أجسادهم وحرقها، كما رددوا هتافات "شغل.. حرية.. كرامة وطنية"، قبل أن تبعدهم قوات الأمن المتمركزة بساحة البرلمان، بحسب مراسلة الأناضول. وقال الناطق باسم تنسيقية أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل بتونس (مستقلة)، مهدي سلامة، "بدأنا بتحركات فردية دعت إليها التنسيقية منذ 18 أكتوبر الماضي، ودعونا للاعتصام أمام مقر البرلمان للمطالبة بالتشغيل".

وأضاف مهدي سلامة، وهو المتحدث الرسمي باسم المحتجين أمام البرلمان، أن "التنسيقية تقترح إقرار مشروع قانون تعده حاليا مجموعة من المختصين في القانون والمحامين والقضاة ويتعلّق بتشغيل أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل". وبحسب سلامة، فإنّ "القانون سيتضمّن جملة من المقترحات لحلّ مشكلة من طالت بطالتهم حسب العُمر، وحتى يكون إطارا قانونيا للانتداب بالوظيفة العمومية".

وأشار إلى أن "هذا القانون سيتضمّن قاعدة بيانات تشمل جميع المعطلين حسب العمر والشهادة العلمية، وتكون هذه القاعدة تحت إشراف رئاسة الحكومة ووزارة التشغيل وتكون مرجعا أوّلا للانتداب بالوظائف".

وقد التقى رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي بممثلين عن المعتصمين، الأربعاء، .

وذكر سلامة أنهم أبلغوا الغنوشي بأنهم "لا يريدون تسويفا ومسكّنات ويريدون قرارات فعلية بشأن التشغيل". واستطرد قائلا "إذا لم يتم قبول مطالبنا سنقوم بتصعيد التحركات".

وسجل معدل البطالة بتونس 15.1 بالمئة في الربع الثالث من 2019، مقابل 15.3 بالمئة خلال الربع السابق.

قنصليات أفريقية بمدينة العيون دعما لمغربية الصحراء

محمد ماموني العلوي

الرباط – افتتحت جمهورية جزر القمر، الأربعاء، قنصلية عامة بمدينة العيون في الصحراء المغربية، في خطوة دبلوماسية تدعم وتؤكد الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء.

وأشار القنصل العام لجمهورية جزر القمر المتحدة بالعيون، سيد حسن، في تصريحات صحافية إلى أن "فتح بلاده للقنصلية بعاصمة الصحراء المغربية"، يعد "تأكيدا على مغربية الصحراء". منوها بالعلاقات التي تجمع المملكة المغربية وبلاده، لافتا إلى أن "هذه العلاقات تعود إلى بدايات استقلال جزر القمر".

ودعا سيد حسن جميع الدول الأفريقية إلى الحذو حذو بلاده وفتح تمثيليات دبلوماسية لها بمدن الصحراء المغربية، وذلك "لإبراز تضامنها مع أشقائنا المغاربة، وكذلك امتنانها لكل ما تقدمه المملكة المغربية لدولنا ولمجموع ربوع القارة الأفريقية".

وتكشف هذه الخطوة نجاح الدبلوماسية المغربية والذي سيخدم على المدى المتوسط والبعيد قضية الوحدة الترابية للمملكة، كما تحمل في طياتها تداعيات اقتصادية إيجابية حيث ستحاصر كل دعاوى جبهة البوليساريو الانفصالية، بخصوص التشويش الذي باشرته منذ مدة على الاتفاق الأوروبي – المغربي بخصوص اتفاق الصيد البحري.

وأكد دبلوماسي مغربي رفض الإفصاح عن اسمه لـ"العرب" أن "المملكة المغربية بهذا الانفتاح على دول صديقة بأفريقيا تمارس سيادتها فوق أراضيها، ولا يمكن المزايدة عليها في هذا المجال من خصومها وللمسؤولين المغاربة كل الحق القانوني والدبلوماسي لتوقيع أي اتفاقيات اقتصادية تشمل الصحراء المغربية".

وأجمع أساتذة القانون الدولي، لـ"العرب" على أن "فتح قنصلية شرفية لجزر القمر وقبلها جمهورية ساحل العاج بالعيون عاصمة الصحراء يضع بوليساريو في وضعية الخاسر أمام المجتمع الدولي لأنها لا تملك حق الاعتراض، كون المغرب يمارس أمور السيادة على أرضه كما حددها القانون الدولي، ولم تنتهك الرباط أي قرار من قرارات مجلس الأمن".

وتعد جزر القمر أول دولة عربية تفتتح قنصلية عامة لها بالأقاليم الجنوبية للمملكة، حيث كان الافتتاح بحضور وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة، ناصر بوريطة، ونظيره القمري، سويف محمد الأمين، وفي هذا السياق أعلنت غامبيا، مؤخرا، أنها ستفتح قريبا قنصلية لها بمدينة الداخلة.

وأفادت وكالة الأنباء المغربية بأن غامبيا تستعد بدورها لافتتاح قنصلية عامة بمدينة الداخلة الواقعة ضمن المنطقة المتنازع عليها، على المحيط الأطلسي جنوب العيون.

وكان وزير الخارجية المغربي، قد أعلن في نوفمبر الماضي عن قرب افتتاح قنصليات لدول أفريقية في العيون والداخلة، في إطار تقريب الخدمات لمواطني هذه البلدان تماشيا مع التوجه الأفريقي للمغرب.

وفي إطار الدعم الأفريقي المتواصل للوحدة الترابية للمملكة، شهدت مدينة العيون يونيو الماضي، افتتاح قنصلية شرفية لجمهورية الكوت ديفوار بالأقاليم الجنوبية للمملكة في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية التي تربط البلدين، حيث تم تنصيب القنصل الشرفي للكوت ديفوار، محمد الإمام ماء العينين، رسميا في مهامه.

وجدد سفير الكوت ديفوار في المغرب، إدريس تراوري دعم بلاده الكامل للوحدة الترابية للمملكة، معتبرا أن بلاده كانت وستظل إلى جانب المغرب. وأردف بقوله "بالنسبة لنا، فإن السلام يمر عبر احترام الوحدة الترابية للمغرب".

وأكد خبراء في الشؤون الصحراوية، أن من ثمار عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي سحب عدد من الدول اعترافها بجبهة البوليساريو الانفصالية، وتدشين الكوت ديفوار وجزر القمر قنصليتها بالعيون عاصمة الصحراء، مشيرين إلى أن "هذا يعد استثمارا في العلاقات المغربية – الأفريقية على المستوى السياسي الاقتصادي، وغيره من المجالات".

وشرح الخبير في الشؤون الأفريقية، الموساوي عجلاوي، دلالات هذا التوجه الأفريقي بفتح قنصليات شرفية في منطقة الصحراء المغربية في بعدها السياسي المتمثل في تقبل المغرب بجغرافيته وتاريخه، وهو إقرار بالموقف المغربي الذي انتصرت إليه مجموعة من الدول الأفريقية منذ بداية النزاع حول الصحراء أواسط السبعينات.

ويأتي توقيت فتح القنصلية الشرفية سواء للكوت ديفوار أو جزر القمر في وقت تعرف فيه العلاقات الاستراتيجية المغربية الأفريقية زخما كبيرا، وكذلك للانتصارات التي راكمها المغرب سواء على المستوى الأوروبي واتفاق الصيد البحري الذي شمل الأقاليم الجنوبية أو بمجلس الأمن والقرارات التي تصب في خدمة الوحدة الترابية للمملكة والدعم الأممي لمبادرة الحكم الذاتي كحل لنزاع الصحراء.

> **فتح قنصلية لجزر القمر وقبلها جمهورية ساحل العاج بالعيون عاصمة الصحراء، يضع بوليساريو في موقع الخاسر أمام المجتمع الدولي**

ويرى مراقبون أن المغرب عمل بكل قوته في السنوات الأخيرة على هندسة دبلوماسية وسياسية وأمنية تعمل على الدفاع عن وحدته الترابية، وما احتضان المغرب لأشغال الخلوة الـ12 لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلا نجاح في هذا الصدد.

وأشار هؤلاء إلى أن توجيه البوصلة المغربية نحو القارة الأفريقية قرار استراتيجي كان من نتائجه فتح القنصليات الدبلوماسية بالعيون.

وارتباطا بفتح قنصليات أفريقية بالعيون، انفتحت الرباط مؤخرا على دول أميركا اللاتينية ما قد يثمر فتح تمثيلياتها أيضا بالعيون، وهو ما يعكس قيادة المغرب لتوجه جديد في القارة الأفريقية، نحو تنويع الشراكات، حسب رئيس الإكوادور السابق جميل معوض.

دعم أفريقي متواصل لوحدة أراضي المغرب

القضاء الجزائري يمدّد سجن المعارض كريم طابو

الجزائر - ينتظر أن تصدر المحكمة في الجزائر قرارها بشأن طلب الإفراج المؤقت عن المعارض وأحد الوجوه البارزة في الحراك، كريم طابو، في 25 ديسمبر، بحسب ما أعلنت اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين، الأربعاء.

وقال قاسي تنساوت منسق لجنة الإفراج عن المعتقلين في تصريحات صحافية، إن جلسة طلب الإفراج عن كريم طابو "المتهم بالتحريض على العنف" والمسجون منذ نهاية سبتمبر قد عقدت الأربعاء.

وبعد سماع طلبات المحامين، قرر القاضي "تأجيل قراره إلى 25 ديسمبر".

وطابو (46 عاما) مؤسس حزب "الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي" غير المرخّص له، وكان أودع الحبس المؤقت مرة أولى في 12 سبتمبر، بعدما وجّهت إليه محكمة تيبازة تهمة "إضعاف معنويات الجيش".

وغداة إطلاق سراحه في 25 سبتمبر، أعيد توقيفه للمثول أمام قاضي التحقيق الذي أمر بإيداعه مجددا الحبس المؤقت.

وشارك طابو في كلّ التظاهرات الاحتجاجية منذ بدأت في 22 فبراير الماضي.

وطلب ممثل النيابة بمحكمة قسنطينة (300 كلم شرق الجزائر)، الثلاثاء، السجن سنة نافذة للصحافي عبدالكريم زغيلاش صاحب إذاعة "سربكان" التي تبث عبر الإنترنت، بتهمة الإساءة إلى الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة الذي دفعته الحركة الاحتجاجية إلى الاستقالة.